فالعلاقة التي رسمها القانون بين المتصرف، أو القائمقام، والمجلس البلدي لم تصل مستوى علاقة المشاركة بالسلطة، وانما وقفت عند حدّ تأمين تبعية السلطة المحلية للمركزية. فعلى الرغم من ان اعضاء المجلس البلدي يختارون بطريقة الانتخاب المباشر، الاّ ان انتقاء رئيس البلدية من بين الاعضاء المنتخبين بقي من صلاحية السلطة المركزية، ممّا منح الحكومة السيطرة الفعلية على تحديد توجهات المجالس البلدية. واذا اضفنا الى ذلك، ان شروط الترشيح للانتخابات تضمّنت ان يكون المرشّح ملاّكاً دافعاً للضريبة، ومتقناً للغة التركية (المادة ١٩)، نجد ان حق الترشيح اقتصر على المتعلمين من أبناء الطبقة الموسرة والمتوافقة المصالح مع السلطة المركزية. وتصبح الصورة اكثر اكتمالاً عند معرفة ان القانون يحصر حق الانتخاب للمجلس البلدي بمن هم أكبر من الخامسة والعشرين من الرجال الملاّكين دافعي الضرائب (المادة ١٨). فالمجلس البلدي، اذاً، صُممّ ليكون مؤسسة مغلقة ومحتكرة للموسرين من الرجال، وليس لمن لا ملك له داخل حدود البلدية.

ولتأمين التبعية للسلطة المركزية، ألغى القانون الامكانات الاستقلالية للمجالس المحلية. فقد فرض على رؤساء البلديات ان «يستأذنوا من مجلس الادارة المحلي، بواسطة الحكومة المحلية، عمّا يلزم الاستئذان عنه من قرارات المجالس...» (المادة ٤٢). وأحكم القانون التسلسل الاداري الذي يربط المجالس البلدية بالحكومة المحلية، من طريق ما اسماه بالجمعية البلدية، التي تتكوّن من انضمام المجلس البلدي مع مجلس الادارة المحلي، وتجتمع مرتين في كل عام (المادة ٥٠). وأُعطيت هذه الجمعية صلاحية «... ان تجري التدقيق في احوال المجالس البلدية العمومية»، وان ترفع التقارير التقويمية عن عملها الى الوالي، كي تجرى مناقشتها، ومتابعتها، في مجلس الولاية.

من هذا المنطلق يستنتج ان تطور مسيرة الحكم المحلي في العهد العثماني لم يكن نتاج تفاعلات مجتمعية فرضت ذاتها على السلطة المركزية، وأوجدت الحاجة لاقامة مؤسسات محلية تمثيلية تعبّر عن مصالح وحاجات قطاعات عريضة من السكان، بل كانت، وعلى العكس من ذلك، وليدة حاجة السلطة المركزية التي قامت بغرس هذه المؤسسات داخل المجتمع، بعد ان شكلّتها على افضل ما يلائم خدمة مصالحها. ولكن على الرغم من ذلك، يجدر الانتباه الى ان مسار التطور في القوانين العثمانية المتعلقة بهذا المجال من السلطة سمح بارساء القواعد الاساسية الأولية للتمثيل الشعبي داخل الدولة العثمانية، وباقامة العديد من المجالس على مستويات عدة، كان من ضمنها المجالس البلدية. ونالت فلسطين، من هذا التطور، انشاء اثنين وعشرين مجلساً بلدياً قبل انقضاء العهد العثماني ووقوع البلاد تحت قبضة الاحتلال البريطاني[٦].

الانتداب البريطاني

أُخضعت فلسطين، ابتداء من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧، لادارة عسكرية بريطانية، عُرفت باسم «الادارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة». وبعد اقرار مؤتمر سان ريمو لدول الحلفاء، في أيار (مايو) ١٩٢٠، لتصريح بلفور وانتداب بريطانيا على فلسطين، سارعت الاخيرة باعداد صك الانتداب، واستبدلت، في تموز (يوليو) من العام عينه، الادارة العسكرية في فلسطين بأخرى مدنية، أصبحت تعرف، لاحقاً، بحكومة الانتداب. وبدأ هربرت صموئيل، الصهيوني المتحمّس لتنفيذ مشروع «الوطن القومي اليهودي» وأول مندوب سام على فلسطين، بالتطبيق العملي، والفوري، لبنود صك الانتداب، وقبل استحصال بريطانيا على تصديق دولي من عصبة الأمم لانتدابها على فلسطين[٧].